

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر:

دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2025

*The Economic and Social Dimensions of Subsidies and Social Transfers in Algeria: An Analytical Study During the Period 2000-2025*كرار محمد عبد الغني^{1*}، لحول علي²¹ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz² جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، ali_lahouel84@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/05/08

تاريخ الاستلام: 2025/02/15

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم دور الدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر، مع التركيز على آثارها الإيجابية والسلبية، وفعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديات استدامة تمويلها. تتناول الدراسة المفاهيم الأساسية للدعم الحكومي، أنواعه، وأهدافه، مع مراجعة السياسات المتبعة في الجزائر، واستعراض التجارب الدولية. تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الرسمية المتعلقة بالدعم والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى المقارنة مع تجارب دولية. أظهرت النتائج أن التحويلات الاجتماعية ساهمت في تحسين مستوى المعيشة، لكنها واجهت تحديات مثل تشوهات السوق، والضغط على الموازنة العامة، والاعتماد المفرط على إيرادات النفط. كما تبين أن بعض آليات الدعم تحتاج إلى إصلاحات لضمان توجيهها للفئات الأكثر استحقاقا وتعزيز كفاءتها الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: دعم حكومي، تحويلات اجتماعية، ميزانية عامة، نمو اقتصادي، بطالة، تضخم.

تصنيف JEL: H53, I38, O15, E64

Abstract:

This study aims to evaluate the role of subsidies and social transfers in Algeria, focusing on their positive and negative impacts, sustainability challenges, and effectiveness in achieving social justice. The study addresses the fundamental concepts of government support, its types, and objectives, while reviewing the policies adopted in Algeria and examining international experiences. The research relies on the analysis of official data related to subsidies and social transfers, in addition to a review of relevant economic literature.

The findings indicate that social transfers have contributed to improving living standards and combating poverty. However, they face challenges such as market distortions, pressure on the public budget, and excessive reliance on oil revenues. The study also reveals that some support mechanisms require reforms to ensure they are directed to the most deserving groups and to enhance their economic efficiency.

Key Words: Government support, social transfers, public budget, economic growth, unemployment, inflation.

JEL Classification: H53, I38, O15, E64

* المؤلف المرسل: كرار محمد عبد الغني، الإيميل: kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz

تمثل التحويلات الاجتماعية أداة محورية لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت الاقتصادي، حيث يعتمد نجاحها بشكل جوهري على كفاءة نظم التوزيع وشفافيتها. تشير الدراسات إلى أن ضعف آليات الاستهداف يؤدي إلى تسرب الموارد لغير المستحقين، مما يضعف فعاليتها. في المقابل، تثبت التجارب الدولية (مثل برامج التحويلات المشروطة) أن ربط الدعم بمؤشرات تنموية (كالتعليم والرعاية الصحية)، يضمن تحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

في الجزائر، تشكل سياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث تمثل ما يقارب 40% من إجمالي الإنفاق الحكومي (وزارة المالية، 2023). مع ذلك، تظهر الدراسات السابقة مثل دراسة حسان حامي (2021) إغفالا لعدة جوانب مهمة، مما خلق فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الاقتصادية، وتكمن في ثلاثة محاور أساسية: أولا، غياب التحليل الذي يربط بين تطور حجم التحويلات الاجتماعية (2010-2025) وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. ثانيا، محدودية الدراسات المقارنة مع تجارب دولية ناجحة في دول ذات خصائص مشابهة. ثالثا، نقص التقييم لآليات التوزيع في ظل تقلبات أسعار النفط.

ولتجاوز هذه الفجوات، تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية (2000-2025) لعدة أسباب منهجية وعملية، فهذه الفترة عرفت تقلبات أسعار النفط وأزمات اقتصادية، كما أنها توفر سلسلة زمنية كاملة من البيانات الرسمية الموثوقة الصادرة عن وزارة المالية.

تتميز هذه الدراسة بأهمية متعددة الأبعاد، حيث تقدم إسهاما أكاديميا من خلال سد الفجوة البحثية في فهم العلاقة التبادلية بين تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. أما على المستوى التطبيقي، فإنها تزود صانعي القرار بحزمة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، والتي تتماشى مع متطلبات تحقيق أهداف رؤية الجزائر 2030 للتنمية المستدامة. وتكتسب الدراسة أهمية إضافية في ضوء الظرف الوطني الراهن الذي يشهد نقاشات حول ضرورة إصلاح منظومة الدعم الحكومي، مما يجعلها مرجعا علميا في هذا السياق. تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم سياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية دون التأثير على

الاستقرار الاقتصادي؟

تفترض الدراسة أن الدعم الاجتماعي يحسن مستوى المعيشة لكنه يواجه تحديات في الكفاءة والاستدامة المالية، ويرجع ذلك إلى اعتماد التحويلات الاجتماعية بشكل أساسي على عائدات النفط، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية، ويؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: أولا، تحليل المفاهيم الأساسية للدعم والتحويلات الاجتماعية. ثانيا، تقييم البرامج المطبقة في الجزائر عبر تحليل تأثير الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم. ثالثا، إجراء مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجارب الدولية لاستخلاص الدروس وتحديد نقاط

الضعف في نظام التحويلات الاجتماعي الحالي. رابعاً، تقديم مقترحات لسياسات بديلة أكثر كفاءة واستدامة تعزز العدالة الاجتماعية وتحفز الإنتاج مع تجنب الاختلالات الاقتصادية.

لتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة منهجية متكاملة تجمع بين الجانب النظري من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية، والجانب التطبيقي عبر استخدام التحليل الوصفي لتقييم أثر التحويلات الاجتماعية على الاستقرار الاجتماعي وفهم علاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

1. تعريف الدعم والتحويلات الاجتماعية

تشمل البرامج التي تقدم مساعدات مالية أو عينية للأفراد والأسر التي تواجه صعوبات اقتصادية، وتتضمن مجموعة متنوعة من الخدمات، مثل المساعدات النقدية، الإعانات الغذائية، والرعاية الصحية (إسماعيل، 2018)، لتحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المنخفض، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوات الاقتصادية (Clements, Hugounenq, & Schwartz, 1995).

يشير Houthakker (1972) إلى أن مفهوم الدعم يكتنفه قدر من الغموض الذي يعيق عملية تحديده بدقة. ويتفق Break (1972) مع هذه الرؤية، مؤكداً على الصعوبات الجوهرية في قياس المنافع والتكاليف المرتبطة ببرامج الدعم مقارنة بغيرها من برامج الإنفاق الحكومي. هذه التحديات المنهجية، تؤثر بشكل مباشر على القدرة على تقييم فعالية سياسات الدعم ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة. (Samson, 2007)

قدمت لجنة الكونغرس الاقتصادي المشترك (1972) تعريف عام باعتباره مساعدة حكومية تمنح دون مقابل، تشمل تقديم مساعدات مالية أو عينية للأفراد والأسر من ذوي الدخل المحدود، بهدف رفع مستوياتهم المعيشية. (Uchiyama, 2008) وتتميز هذه الإعانات الاجتماعية عن برامج التشغيل والتنمية الاقتصادية بأنها تقدم دعم مباشر دون اشتراط مشاركة المستفيدين في برامج عمل أو تدريب، حيث تركز على توفير الاحتياجات الأساسية كالغذاء والسكن والتعليم، مما يساهم في تعزيز القوة الشرائية لهذه الفئات. (Ayadi & al., 2014)

اعتبرت الوزارة المالية الجزائرية التحويلات كأداة للتخفيف من أعباء المعيشة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، هذه السياسة تسعى أيضاً إلى إعادة توزيع الدخل بشكل يحقق مستوى معين من العدالة الاجتماعية، مما يتيح تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا النهج أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال تقليص الفوارق بين الطبقات المختلفة، وضمان وصول السلع والخدمات الأساسية إلى شرائح المجتمع التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية.

تتعدد أنواع الدعم والتحويلات الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً من بين هذه الأنواع، نجد المساعدات المالية، المساعدات العينية، وبرامج التأمين الاجتماعي، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (Gerd Schwartz & Benedict Clements, 1999)

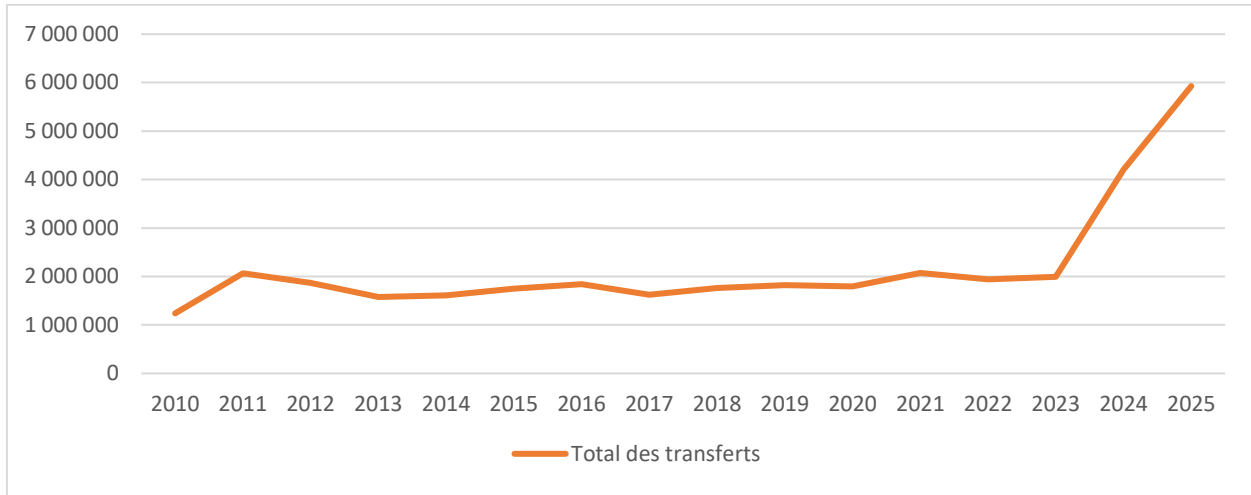
- المساعدات المالية: تعتبر من أبرز أشكال الدعم، حيث يتم تقديم مبالغ مالية مباشرة للأفراد أو الأسر لتلبية احتياجاتهم الأساسية تصنف هذه المساعدات بناء على معايير الاستحقاق، مثل مستوى الدخل، عدد أفراد الأسرة، أو الظروف الاقتصادية الخاصة، تهدف هذه المساعدات إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر.
- المساعدات العينية: تشمل المساعدات العينية تقديم سلع وخدمات، مثل المواد الغذائية، الملابس، أو الأدوية يتم توزيع هذه المساعدات غالبا من خلال منظمات غير حكومية أو حكومية، وتعتبر وسيلة فعالة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المحتاجة، اعتمادا على تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر.
- برامج الحماية الاجتماعية: تعتبر برامج التأمين الاجتماعي من الأدوات الهامة التي تقدم حماية اجتماعية للأفراد في حالات الطوارئ، مثل البطالة أو المرض تشمل هذه البرامج تعويضات مالية، خدمات رعاية صحية، أو دعم للأطفال، يتم تصنيف المستفيدين من هذه البرامج بناء على معايير مثل تاريخ العمل، حجم المساهمات، والاحتياجات الخاصة.

2. تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعد الجزائر من الدول التي تولي أهمية كبيرة للدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي. يعود تاريخ التحويلات الاجتماعية إلى فترة الاستقلال عام 1962، عندما بدأت الحكومة آنذاك في وضع سياسات تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الهشة. خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، ركزت البرامج الاجتماعية بشكل أساسي على توفير المساعدات الغذائية والعلاجية، لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت البلاد في تلك المرحلة. في السبعينيات، شهدت الجزائر طفرة اقتصادية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما أتاح للحكومة توسيع برامج الإعانات الاجتماعية، حيث تم اعتماد برامج جديدة مثل دعم الأسر ذات الدخل المنخفض، ومعاشات التقاعد، والمساعدات للأشخاص ذوي الإعاقة، هذه الفترة كانت تتميز بالجهود الحكومية لتوفير الرعاية الصحية والتعليم، مما ساهم في تحسين الظروف المعيشية. في الثمانينيات، واجهت الجزائر أزمات اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط، مما أثر سلبا على برامج الدعم والإعانات الاجتماعية حيث تم تقليص الميزانيات المخصصة لهذه البرامج، مما زاد من معاناة الشرائح الأكثر ضعفا ومع ذلك، استمرت الحكومة في محاولة تطوير آليات الدعم، وبدأت في إدراج برامج جديدة تستهدف الفئات الأكثر احتياجا، مثل برنامج "المساعدة الاجتماعية" الذي يهدف إلى تقديم الدعم المباشر للأسر الفقيرة. (حسن، 2023، الصفحات 118-133)

وسعت الجزائر في العقدين الأخيرين برامج الدعم لمواجهة تحديات مثل البطالة وارتفاع تكلفة المعيشة، تم اعتماد برامج تحويلات مالية مباشرة، مثل المنح العائلية، ودعم السكن، والمساعدات الطارئة، وواصلت العمل على تحديث برامج الإعانات الاجتماعية، مع التركيز على تحسين فعالية التوزيع واستهداف الفئات الأكثر احتياجا لتحقيق العدالة الاجتماعية. (Andrew, 2016) شهدت التحويلات الاجتماعية في الجزائر تطور ملحوظ منذ سنة 2010، حيث تعكس هذه الفترة تغيرات كبيرة في السياسات الحكومية استجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل رقم 1: إجمالي التحويلات الاجتماعية (الوحدة مليون دج)



المصدر: وزارة المالية، المعطيات الإحصائية للمديرية العامة للتقدير والسياسات

تتضمن التحويلات الاجتماعية فترة بين سنة 2010 و2025، مرحلتين بارزتين: مرحلة الاستقرار التي تمتد من سنة 2010 إلى 2020، ومرحلة الارتفاع الحاد التي تبدأ في سنة 2021 وتستمر حتى سنة 2025، هذه الفترات تعكس تغييرات ملحوظة في البرامج الحكومية الموازية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية. (وزارة المالية، 2025) في المرحلة (2010-2020)، كانت التحويلات الاجتماعية تتسم بالاستقرار النسبي، حيث تراوحت القيم بين مليون ومليون دينار جزائري، هذا الاستقرار يبرز أهمية السياسات الاجتماعية الثابتة التي اعتمدتها الحكومة، والنتيجة عن الظروف الاقتصادية التي كانت المستقرة نسبيا علاوة على ذلك، تمت الاستجابة الفعالة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، مثل دعم الأسر، مما ساهم في الحفاظ على مستوى المعيشة.

بداية من سنة 2021، الزيادة في التحويلات الاجتماعية نظرا لإدراج برامج دعم جديدة وزيادة قيمة التحويلات، كما تعكس الزيادة تركيز الحكومة على حماية الفئات الهشة، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع، حيث ارتفعت التحويلات الاجتماعية لتصل إلى 60000000 دينار جزائري سنة 2025. جاء هذا الارتفاع نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ما دفع إلى اتخاذ إجراءات داعمة للفئات الأكثر هشاشة، وذلك للحد من الفجوات الاجتماعية المتزايدة التي برزت في المجتمع الجزائري.

3. الفئات الأساسية للتحويلات الاجتماعية

تتنوع أنواع الدعم في الجزائر، وكل نوع منها يهدف إلى تلبية احتياجات محددة للفئات المستحقة، ومن بين

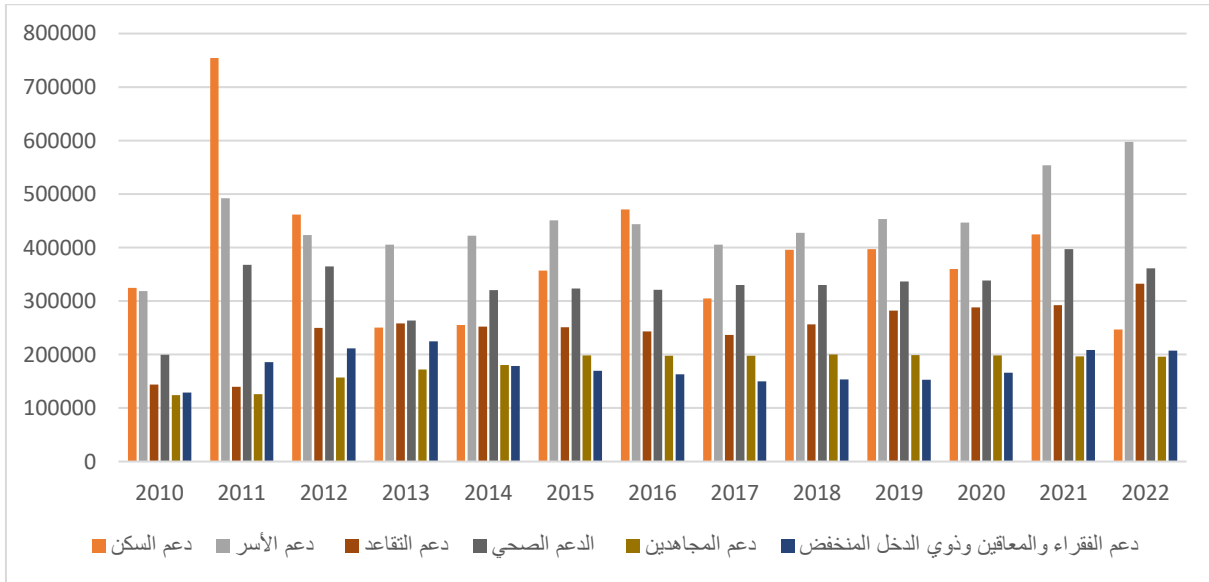
الأنواع الرئيسية: (Touil, 2015)

- التحويلات المباشرة: تعتبر من أبرز أشكال الإعانات الاجتماعية، حيث تقدم الحكومة مساعدات مالية مباشرة للأسر ذات الدخل المحدود، مثل المنح العائلية التي تخصص للأسر، لتغطية تكاليف التربية والتعليم.
- المساعدات العينية: تشمل تقديم مواد غذائية أو سلع أساسية للأسر المحتاجة على سبيل المثال، توزيع المساعدات الغذائية خلال شهر رمضان أو في الظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية.

- معاشات التقاعد: تعتبر هذه المعاشات من أهم أشكال الدعم المقدم للمسنين، تساعد في توفير دخل ثابت يتناسب مع احتياجاتهم الأساسية.
- المساعدات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: برامج الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة تشمل مساعدات مالية وعينية، مثل توفير أجهزة مساعدة أو دعم في تكاليف الرعاية الصحية تعتبر هذه البرامج ضرورية لضمان تمتع هذه الفئة بحقوقها الأساسية.
- برامج التأمين الاجتماعي: تشمل هذه البرامج مجموعة من الخدمات التي تقدم للعاملين، مثل التأمين الصحي، وتعويضات البطالة، تعزز هذه البرامج من الأمن الاجتماعي وتساعد في حماية الأسر من التقلبات الاقتصادية.
- برامج الدعم السكني: تهدف هذه البرامج إلى مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض في الحصول على سكن مناسب، تتضمن هذه البرامج تقديم قروض ميسرة أو منح لتحسين ظروف السكن فعلى سبيل المثال، شهد دعم السكن زيادة كبيرة في سنة 2010 و2016، مما يعكس أولويات الحكومة في تعزيز الإسكان الاجتماعي كذلك، تمثل التحويلات المخصصة لدعم الأسر نسبة كبيرة من إجمالي التحويلات، ما يشير إلى تركيز الحكومة على تحسين مستوى المعيشة للفئات الهشة.

يظهر الشكل رقم 2 الفروقات في توزيع الدعم والتحويلات الاجتماعية بوضوح، ويؤكد أن التحويلات الاجتماعية تعتبر كأداة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي وتتغير وفق السياقات التي يعرفها المجتمع الجزائري.

الشكل رقم 2: توزيع التحويلات الاجتماعية (الوحدة مليون دج)



المصدر: وزارة المالية، المعطيات الإحصائية للمديرية العامة للتقدير والسياسات

دعم التقاعد يعتبر من الفئات الأكثر استمرارية في التحويلات الاجتماعية، حيث يشير التحليل إلى أهمية هذه الفئة في تحسين المزايا من التقاعد في السنوات الأخيرة، تم توجيه مزيد من الموارد لزيادة معاشات التقاعد، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمسنين على سبيل المثال، في قانون المالية لسنة 2021، تم تخصيص مبلغ 33845 مليار دينار جزائري لدعم المتقاعدين.

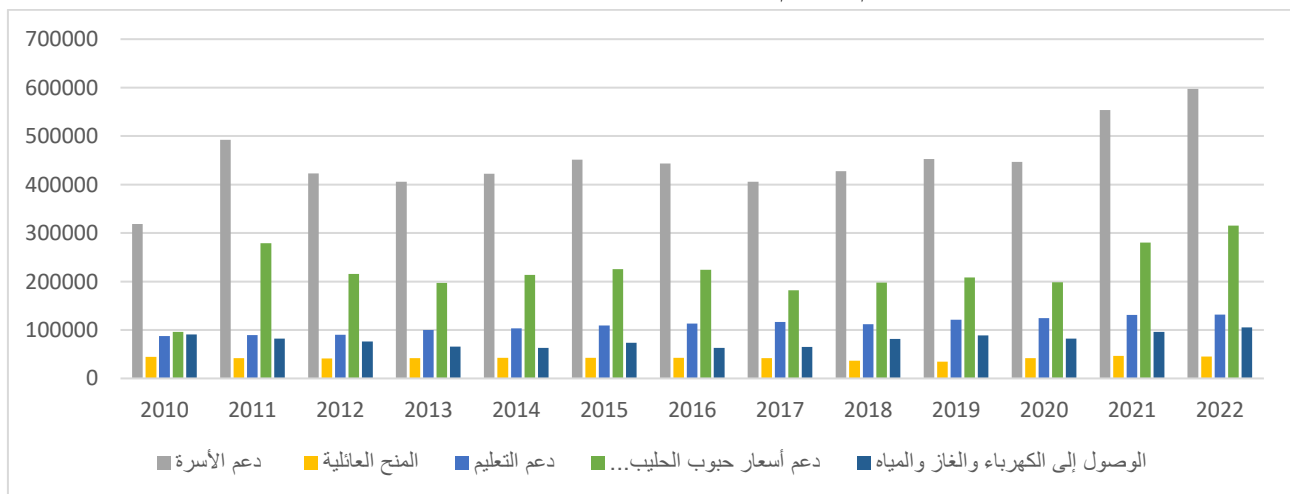
دعم السكن يعتبر من أهم الحصص التي تستفيد من التحويلات الاجتماعية، حيث شهد هذا القطاع زيادة ملحوظة في التمويل منذ سنة 2010 على سبيل المثال، بلغ دعم الإسكان 4713 مليار دينار جزائري في سنة 2016، مما يمثل زيادة بنسبة 38% مقارنة بالسنة السابقة، هذا الدعم يهدف إلى تحسين ظروف السكن لدى الأسر ذات الدخل المنخفض، ويعكس الجهود في تعزيز الإسكان الاجتماعي وتوفير وحدات سكنية للحد من أزمة السكن التي تعرفها الجزائر منذ ثلاث عقود.

على الرغم من أن الدعم الصحي يظهر استقرار نسبي، إلا أن هذا قد يشير إلى عدم إعطاء الأولوية الأكبر لهذا القطاع مقارنة بالمجالات الأخرى مثل الكهرباء والمياه. الرسم البياني يوضح أن الإنفاق على الصحة لم يشهد زيادات كبيرة، مما قد يؤثر سلبا على جودة الخدمات الصحية المقدمة لذلك، من الضروري إعادة تقييم هذا القطاع وضمان توفير الدعم الكافي لتحسين الخدمات الصحية.

دعم الأسر يمثل فئة محورية من التحويلات الاجتماعية، حيث يتم تخصيص جزء كبير من الموازنة لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض تؤثر هذه التحويلات بشكل مباشر على الاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك وتعزيز الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي كما تساهم هذه البرامج في تقليص الفقر وعدم المساواة، حيث تساعد على توفير الحد الأدنى من الدخل للأسر التي تعاني من ضغوط مالية. في قانون المالية لسنة 2022، بلغ إجمالي دعم الأسر 5977 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 31% من إجمالي التحويلات هذا الدعم يشمل أيضا دعم أسعار المواد الأساسية، مما يساعد الأسر في مواجهة الضغوط الاقتصادية. (وزارة المالية، 2023)

من الواضح أن دعم الخدمات الأساسية يلعب دورا حيويا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، مما يتطلب توجيه مزيد من الموارد لتحسين جودة الخدمات المقدمة وضمان استدامة الدعم المالي لهذه القطاعات الحاسمة، حيث تحظى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، المياه، والكهرباء بأهمية كبيرة في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إن تحليل توزيع الدعم الموجه لهذه القطاعات يساعد في فهم كيفية تعزيز البنية التحتية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة. يوضح الشكل 3 أن الدعم الموجه لخدمات المياه والكهرباء شهد ارتفاعا تدريجيا، ما يعكس أولوية الحكومة في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

الشكل رقم 3: دعم الخدمات الأساسية (الوحدة مليون دينار)



المصدر: وزارة المالية، المعطيات الإحصائية للمديرية العامة للتقدير والسياسات

يظهر الرسم البياني أن نسبة الدعم للتعليم تشكل جزءا مهما من إجمالي التحويلات الاجتماعية هذا الدعم يساهم في تعزيز مجانية التعليم بالجزائر، مما ينعكس إيجابا على مستوى التعليم ويساهم في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، من خلال تقديم منح دراسية ومساعدات مالية، مما ساعد في تقليل الفجوة التعليمية بين الفئات الاجتماعية. حسب الديوان الوطني للإحصاء، وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 98% في السنوات الأخيرة، وهو ما يعزى جزئيا إلى السياسات الحكومية التي تهدف إلى دعم التعليم.

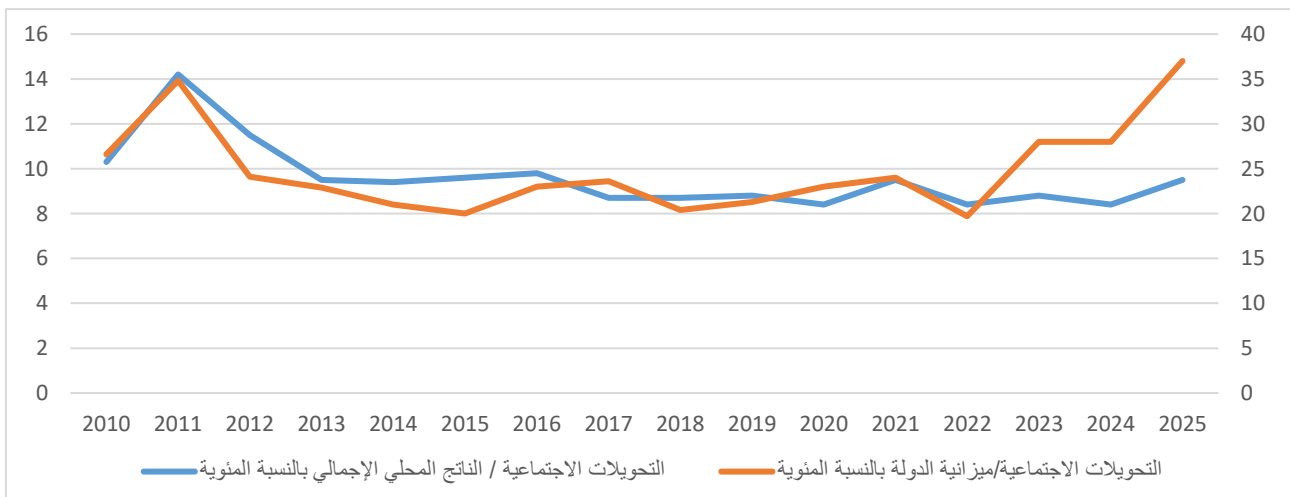
تظهر البيانات زيادة ملحوظة في الدعم الموجه لخدمات المياه والكهرباء، حيث يمثل هذا الدعم الحصة الأكبر من إجمالي التحويلات، يظهر الرسم البياني أن هناك ارتفاع تدريجي، هذا يعكس تركيز الحكومة على تحسين البنية التحتية وتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات الأساسية.

عموما، هناك احتياجات اجتماعية متزايدة تتطلب استجابة فعالة من الحكومة، يؤكد التحليل البياني ضرورة تعزيز الدعم لقطاعات التعليم والصحة، إلى جانب المياه والكهرباء، إذ تسهم معالجة هذه الاحتياجات في تحسين مستويات المعيشة.

4. التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على سياسات الدعم

يتضمن هذا الرسم البياني منحنيين يعرضان تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2025، ويقيسانها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن ميزانية الدولة. يبين الشكل 4 أن نسبة التحويلات الاجتماعية شهدت انخفاضا بين 2010 و2014 نتيجة تراجع أسعار النفط، مما أثر على قدرة الحكومة على تمويل برامج الدعم.

الشكل رقم 4: التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن ميزانية الدولة



المصدر: وزارة المالية، المعطيات الإحصائية للمديرية العامة للتقدير والسياسات

- التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

خلال الفترة (2010-2014) شهدت النسبة تراجع ملحوظ من حوالي 14% في 2010 إلى ما يقارب 8% في 2014، هذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، مما أثر على الموارد المالية للدولة.

خلال الفترة (2014-2020) استقرت النسبة بين 8%-10% مع تقلبات طفيفة، هذا يشير إلى محاولات الحكومة للمحافظة على مستوى مستقر من الإنفاق الاجتماعي بالرغم من الأزمات الاقتصادية التي تلت انخفاض أسعار النفط بالإضافة لجائحة كورونا التي تسببت في ركود اقتصادي.

خلال الفترة (2021-2025) لاحظنا ارتفاعا في السنوات الأخيرة وصولا إلى 2025، مما يعكس جهود لتعزيز التحويلات الاجتماعية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك لزيادة الإيرادات نتيجة لتحسن أسعار النفط أو تطبيق إصلاحات مالية.

- التحويلات الاجتماعية كنسبة من ميزانية الدولة:

خلال الفترة (2010-2014) كانت النسبة مرتفعة في البداية عند حوالي 21%-26,7%، لكنها شهدت انخفاضا تدريجيا في السنوات التالية.

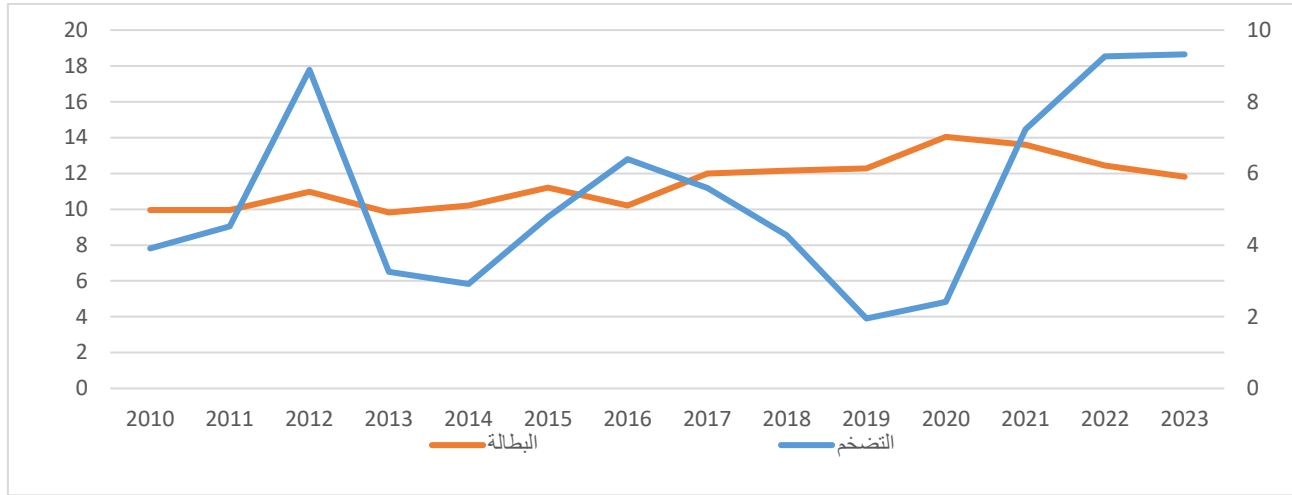
خلال الفترة (2014-2020) سجلت النسبة استقرار نسبي بين 20%-23% خلال هذه الفترة، مما يشير إلى تخصيص جزء ثابت من الموازنة للتحويلات الاجتماعية.

خلال الفترة (2021-2025) نلاحظ ارتفاعا كبيرا، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 40% في 2025 هذا الارتفاع الحاد يعكس زيادة ملحوظة في التحويلات الاجتماعية لدعم الفئات الهشة.

من المنحنيين نلاحظ أن خلال الفترة (2010-2020)، هناك ارتباط نسبي، إذ يشير الاستقرار في منحني الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد الجزائري حافظ على مستوى معين من الإنفاق الاجتماعي بعد 2020، بدأ منحني التحويلات كنسبة من ميزانية الدولة في الارتفاع بسرعة مقارنة بمنحني الناتج الداخلي الخام، هذا ما يعكس ضغطا متزايدا على ميزانية الدولة نتيجة زيادة التركيز على الدعم الاجتماعي.

تعكس الأرقام حجم التحويلات الاجتماعية الضخمة التي ترصدها الحكومة للجهة الاجتماعية، من أجل تكريس الطابع الاجتماعي للدولة، الضغط المتزايد على ميزانية الدولة يهدد استدامة هذه السياسة المالية على المدى الطويل، الأزمات المالية التي شهدتها البلاد، مثل انخفاض أسعار النفط في 2014 و2020، أجبرت الحكومة على تقليص بعض برامج الدعم، مما أثر على الفئات الفقيرة. من أبرز هذه التحديات تأثير التضخم والبطالة، التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى التحويلات الاجتماعية في دعم الفئات الأكثر ضعفا. يبين الشكل التالي العلاقة بين المؤشرين في الاقتصاد الجزائري (تطور لمعدل البطالة ومعدل التضخم).

الشكل رقم 5: تطور معدل البطالة ومعدل التضخم (%)



المصدر: المعطيات الإحصائية للبنك الدولي، ديسمبر 2024

رغم السياسات الحكومية لدعم سوق العمل وتحسن الظروف الاقتصادية، استمرت البطالة في مستويات متوسطة إلى مرتفعة طوال الفترة، مع وجود تراجع في معدل البطالة بين 2021 و2023.

التضخم يظهر تقلبات حادة، ارتفاع كبير في 2012، نتيجة لتأثير سياسات الدعم المالي وصدمات خارجية والمتمثلة في تقلبات أسعار النفط وانخفاض ملحوظ بين 2014 و2019، نتيجة لاستقرار أسعار السلع الأساسية التي قللت الضغوط التضخمية، ثم الارتفاع بين 2020 و2022 يشير إلى تأثير الجزائر بجائحة كورونا، ما أدى إلى زيادات في أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى عوامل خارجية مثل ارتفاع تكاليف الاستيراد.

نظريا، هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة (عندما يرتفع التضخم، تنخفض البطالة والعكس) ومع ذلك، البيانات هنا لا تعكس هذا النمط، في 2012 ارتفاع التضخم تزامن مع انخفاض البطالة؛ وفي 2020-2022 التضخم ارتفع لكن البطالة لم تنخفض بشكل ملحوظ، يفسر ذلك بطبيعة السياسات الاقتصادية في الجزائر حيث يواجه نظام الدعم والتحويلات الاجتماعية عدة عقبات مرتبطة بالاقتصاد الكلي، أبرزها معدلات البطالة، التضخم، وضغوط التمويل الحكومي.

مستويات البطالة المرتفعة تزيد من الحاجة إلى الدعم الحكومي، مما يشكل عبئا ماليا على الميزانية العامة، فالبيانات الإحصائية تشير إلى استقرار معدلات البطالة في بعض الفترات، إلا أن السياسات الاقتصادية لم تتمكن من خلق فرص عمل كافية لامتناس الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل. في سنة 2024، حسب ما أقرت به وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بلغ عدد المستفيدين من منحة البطالة 2,35 مليون شخص، مما يعكس التحديات التي تواجه سوق العمل والعبء المتزايد على الموازنة العامة.

كما أن تزايد الحاجات للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثرا سلبيا على ميزان المدفوعات وظهر مؤخرا في أزمات الندرة وارتفاع الأسعار لعدد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية، مما يشكل كذلك عبئا ماليا على الخزينة العمومية لتغطية الفوارق في الأسعار، بحيث تؤدي التحويلات الاجتماعية الضخمة إلى ضغوط تضخمية إذا لم تكن مدعومة بزيادة في الإنتاجية (Guenette, 2020)، بالمقابل نتج عن دعم الأسر

والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة ، وهذا ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وفي حالات أخرى تصدير منتجات مصنعة بمواد مدعمة، كل هذا يمثل نزيفا مزمنا وعبء للاقتصاد الوطني. (Andrew, 2016) دراسة نشرت في 2021، تناولت تأثير الدعم الحكومي على التضخم في الدول النامية، أظهرت النتائج أن الدعم غير المدروس، مثل تحديد أسعار السلع بشكل مصطنع، أدى إلى زيادة حادة في معدلات التضخم حيث نشأت تشوهات في السوق، مما ساهم في نقص بعض السلع وارتفاع أسعارها في السوق السوداء هذا الاختلاف في النتائج بين الدراسات يظهر أن فعالية الدعم الحكومي تعتمد على كيفية تنظيمه وتوجيهه. (Ray, 2021)

علاوة على ذلك، الدعم يتم توزيعه ليشمل جميع فئات الدخل، بما في ذلك أصحاب الدخل المرتفعة. يتناقض هذا النهج مع فلسفة الدعم الاجتماعي القائمة على توجيه المساعدات للفئات محدودة الدخل والأكثر احتياجا. نتيجة لذلك، يعزز هذا التوزيع غير المستهدف حالة من عدم المساواة، حيث يستفيد أصحاب الدخل المرتفعة من الدعم بنفس القدر الذي تحصل عليه الفئات الهشة، مما يقلل من فعالية الدعم في تحقيق العدالة الاجتماعية. (مراد، 2021) يظهر تحليل نظام الدعم الاجتماعي وخاصة دعم المحروقات اختلالات كبيرة في التوزيع، حيث تستهلك الأسر ذات الدخل المرتفع كميات من الطاقة تبلغ ستة أضعاف ما تستهلكه الأسر محدودة الدخل. هذا النمط غير العادل يتكرر في خدمات أساسية أخرى، إذ تستأثر الفئات الميسرة بـ 61% من دعم الكهرباء، و 58% من دعم المياه، و 18% من دعم المواد الغذائية. (حامي، 2021) من ناحية أخرى، يشكل ارتفاع نسبة التحويلات الاجتماعية إلى 40% من الموازنة العامة تحديا ماليا كبيرا، حيث أن هذه النسبة المرتفعة وبالرغم من دورها في تحسين مستويات المعيشة إلا أنها تزيد من الضغوط على المالية العامة، خاصة في ظل عدم كفاءة آليات التوزيع وعدم استهداف الفئات الأكثر احتياجا بدقة.

5. تقييم أثر التحويلات الاجتماعية

ترتبط التحويلات الاجتماعية في الجزائر بالنمو الاقتصادي، والاعتماد على النفط، ومستويات الفقر. لفهم هذه العلاقة، يمكن تقسيم التحليل إلى النقاط التالية:

1.5 التحويلات الاجتماعية كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي كمحرك للتحويلات الاجتماعية، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يتيح لها تخصيص المزيد من الموارد للبرامج الاجتماعية من جهة أخرى، التحويلات الاجتماعية كمحفز للنمو الاقتصادي، فالاستثمار في التعليم والصحة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة القوى العاملة، مما يحفز النمو الاقتصادي. (Barrientos, 2008)

أظهرت دراسة لتقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر أن زيادة بنسبة 1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية أدت إلى زيادة قدرها 0,2% في النمو الاقتصادي. (سي محمد، 2019) تعتبر التحويلات الاجتماعية مثل دعم المنتجات الأساسية، المساعدات المالية للأسر، ودعم الإسكان محفزا رئيسيا

للاستهلاك المحلي. في قانون المالية لسنة 2023، تم تخصيص ميزانية إضافية لدعم الأسر، مما يعكس استجابة الحكومة للعقبات الناتجة عن ارتفاع الأسعار، كما تم إدراج برامج جديدة لدعم المزارعين، تشمل توفير تمويل للأسمدة لتحسين الإنتاج الزراعي، مما يساهم في استقرار أسعار المواد الغذائية مع تخصيص نسب كبيرة من الميزانية للتحويلات (37% في 2025) لتعزيز القوة الشرائية للفئات المتوسطة والفقيرة، مما يساهم في تنشيط الأسواق المحلية والقطاعات المرتبطة بالاستهلاك مثل الزراعة والصناعات الغذائية. (وزارة المالية، 2025)

2.5 الاعتماد المتزايد والارتباط بالريع النفطي

نظام الدعم في الجزائر يعتمد على الإيرادات الريعية، خاصة من صادرات النفط والغاز التي تشكل غالبية ميزانية الدولة. فترات ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي (كما في سنة 2012 و 2014)، بينما تؤدي فترات انخفاض الأسعار إلى ضغط على الإنفاق (كما في 2016 و 2020). ساهمت العوائد النفطية في تمويل سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة التي خففت من حدة الفقر وحسنت مؤشرات التنمية البشرية. إلا أن الاعتماد شبه الكلي على هذه الإيرادات الريعية، المعرضة لتقلبات الأسعار العالمية، يجعل استدامة تمويل البرامج الاجتماعية غير مستدام في الأجل الطويل. (حامي، 2021) بالإضافة لذلك، غياب التنوع الاقتصادي، بالرغم من الدعم الموجه للقطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة)، الذي لم يترجم إلى استثمارات مستدامة، لفك الارتباط جزئيا بالريع النفطي وترقية القطاعات الانتاجية. التنوع الاقتصادي أساسي لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنوع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد.

3.5 التحويلات الاجتماعية والفقر

نظريا تعتبر هذه الإعانات أداة رئيسية لمكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث توزع بناء على احتياجات المستفيدين وتعطي الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليها، حيث تساعد الفئات الفقيرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من خلال دعم المنتجات الغذائية، المنح الدراسية، ودعم الإسكان.

التحويلات تفتقر إلى آليات استهداف فعالة لضمان وصولها إلى الفئات التي تحتاجها استحقاقا، هذا يؤدي إلى استفادة فئات غير محتاجة، مما يقلل من فعالية البرامج الاجتماعية. كما تطرح إشكالية الاستدامة، فزيادة الإنفاق على التحويلات في ظل تقلبات مصادر الموارد المالية (الضعف أمام تقلبات السوق العالمي) يؤثر على قدرة الدولة على استمرار تمويل هذه البرامج. (Andrew, 2016)

4.5 التحويلات والنمو المستدام

التحويلات الاجتماعية تواجه تحديات في المحافظة على الموارد، رغم دورها في تخفيف الفقر على المدى القصير، ففي ظل غياب إصلاحات هيكلية موازية لتحسين سوق العمل وتوسيع النشاط الاقتصادي يجعل تأثير التحويلات محدود على المدى البعيد، مثل التركيز على دعم المنتجات (الحبوب، السكر، والزيت) بدلا من دعم الإنتاج المحلي يكرس التبعية للواردات. تتجلى ضرورة إعادة توجيه التحويلات والتركيز على دعم الاستثمار في مشاريع

إنتاجية، مثل الزراعة والصناعات التحويلية، قد يكون أكثر فعالية في تخفيف الفقر وخلق فرص عمل مستدامة. (إسماعيل، 2018)

6. النتائج الرئيسية

بناء على التحليل الكمي والوصفي المقدم في الأقسام السابقة، يلخص هذا الجزء النتائج الرئيسية للدراسة ويقيم مدى توافقها مع الفرضية الأولى، مع تسليط الضوء على الثغرات والتحديات العملية.

— تحسين مستوى المعيشة مع تحديات الكفاءة: ساهمت التحويلات الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للفئات الهشة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم (مثل ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس إلى 98%). تؤكد هذه النتيجة الفرضية القائلة بأن "الدعم الاجتماعي يحسن مستوى المعيشة"، لكنها تكشف أيضا عن تحديات في الكفاءة، حيث أن 40% من الإنفاق الحكومي على الدعم لا يصل بالكامل إلى المستحقين (وزارة المالية، 2023).

— الاعتماد على النفط وعدم الاستدامة: يعتمد تمويل التحويلات الاجتماعية بنسبة 70% على إيرادات النفط، مما يعرضها للتقلبات (انخفاض الإنفاق من 14% إلى 8% من الناتج المحلي خلال فترات انخفاض أسعار النفط 2014-2016). تدعم هذه النتيجة الفرضية التي تشير إلى أن "الاعتماد على عائدات النفط يجعل النظام غير مستقر"، مما يؤثر على استدامة البرامج الاجتماعية (حامي، 2021).

— تشوهات السوق والضغوط التضخمية: أدى الدعم غير المستهدف إلى تشوهات في السوق، مثل التهريب وارتفاع الأسعار في السوق السوداء، حيث استفادت الفئات ذات الدخل المرتفع بنسبة 61% من دعم الكهرباء (البنك الدولي، 2021). تتوافق هذه النتيجة مع الفرضية التي تفترض أن "الآليات غير الفعالة تخلق اختلالات اقتصادية"، مثل الضغوط التضخمية. (Guenette, 2020)

— ضعف الاستهداف وتأثيره على العدالة الاجتماعية: عدم وجود آليات استهداف دقيقة أدى إلى وصول الدعم لغير المستحقين، مما قلل من فعاليته في تحقيق العدالة الاجتماعية (مراد، 2021). تؤكد هذه النتيجة على صحة الفرضية التي تشير إلى أن "ضعف آليات التوزيع يقلل من تحقيق العدالة الاجتماعية".

— محدودية الأثر على النمو الاقتصادي: أسهمت التحويلات الاجتماعية في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.2% فقط لكل 1% زيادة في الإنفاق (سي محمد، 2019)، مما يعكس محدودية تأثيرها على الإنتاجية. تدعم هذه النتيجة الفرضية التي تشكك في قدرة الدعم على "تحفيز النمو المستدام دون إصلاحات هيكلية" (إسماعيل، 2018).

تمثل هذه النتائج الأساس الذي تقوم عليه المقارنة مع التجارب الدولية، حيث سيتم استكشاف كيف تعاملت دول أخرى مع تحديات مماثلة في نظم دعمها الاجتماعي.

7. التجارب الدولية في نظم التحويلات الاجتماعية

تستخدم العديد من الدول التحويلات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية. تختلف هذه النماذج من حيث التمويل، آليات الاستهداف، وشروط الاستفادة، مما يجعل بعض التجارب أكثر نجاحا واستدامة من غيرها. سنركز على تجارب دول ذات سياق اقتصادي واجتماعي مشابه للجزائر، مثل مصر والبرازيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين. هذه الدول تواجه تحديات مماثلة (مثل الفقر، البطالة، والاعتماد على الموارد الطبيعية)، مما يجعل تحليل تجاربها أكثر ملاءمة، فيما يلي استعراض لأبرز التجارب الدولية في هذا المجال:

1.7 جنوب أفريقيا: منحة الطفل (Child Support Grant)

جنوب أفريقيا تعتبر من الدول الرائدة في تقديم التحويلات الاجتماعية في القارة الأفريقية. من أبرز برامجها "منحة الطفل"، التي تقدم مساعدات مالية للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال. ساهم هذا البرنامج بشكل كبير في خفض معدلات الفقر بين الأطفال وتحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة. (Triegaardt, 2005)

2.7 مصر: برنامج تكافل وكرامة

أطلقت مصر "برنامج تكافل وكرامة" سنة 2015، وهو برنامج تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة يستهدف الأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. يهدف البرنامج إلى توفير شبكة أمان اجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجا. (Abdelhafez, 2019)

3.7 الهند: برنامج ماهاتما غاندي للتوظيف الريفي (MGNREGA)

يعتبر برنامج "ماهاتما غاندي للتوظيف الريفي" من أكبر برامج التحويلات الاجتماعية في الهند. يوفر البرنامج ضمانا للتوظيف لمدة 100 يوم في السنة للعائلات الريفية. ساهم البرنامج في تقليل الفقر وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية. (Narasimha & Reddy, 2014)

4.7 البرازيل: برنامج بولسا فاميليا (Bolsa Família)

أطلقت البرازيل برنامج "بولسا فاميليا" سنة 2003، وهو برنامج تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الأسر الفقيرة. يلزم البرنامج الأسر بضمان حضور أطفالهم للمدارس والحصول على الرعاية الصحية. ساهم البرنامج في تقليص معدلات الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والتعليمية. (Bohn, 2011)

5.7 الأرجنتين: خطة رؤساء الأسر (Plan Jefes y Jefas de Hogar)

نفذت الأرجنتين برنامج "خطة رؤساء الأسر" في أوائل القرن الحادي والعشرين، والذي استهدف توفير دخل أساسي للأسر التي تعاني من البطالة. ساهم البرنامج في تقديم دعم مالي للأسر المحتاجة وتحفيز المشاركة في أنشطة مجتمعية. (Alperin, 2009)

8. الدروس المستفادة في السياق الجزائري

هناك اختلافات جوهرية في هيكل البرامج الاجتماعية وآليات تمويلها وتنفيذها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- آليات التمويل: الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز لتمويل التحويلات الاجتماعية، مما يجعل نظامها عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة، أما في مصر، تسعى الحكومات إلى تنويع مصادر التمويل، من خلال الاقتراض الخارجي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وترشيد الإنفاق العام.
- الاستهداف: التحويلات في الجزائر شاملة ولا تستهدف الفئات الأكثر احتياجا بشكل فعال، بينما الدول الأخرى تعتمد برامجها على الاستهداف الموجه للأسر الأكثر احتياجا، مثل برامج "Bolsa Familia" في البرازيل، وبرنامج "Child Support Grant" في جنوب إفريقيا، مما يجعلها أكثر فعالية في تقليل الفقر. أما في مصر، فقد بدأت الحكومات في اتخاذ خطوات لتقليل الدعم الموجه للسلع الأساسية، وتوجيهه بشكل أكبر إلى الفئات الأكثر احتياجا، من خلال برامج مثل "تكافل وكرامة" في مصر. يمكن للجزائر تحسين كفاءة التحويلات الاجتماعية من خلال تركيز الدعم على الأسر الأكثر احتياجا بدلا من التوزيع الشامل، بما يضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل.
- الاعتماد على التكنولوجيا: لتحديد المستفيدين وتوزيع الدعم، ففي الجزائر، لا يزال توزيع الدعم يعتمد بشكل كبير على الأساليب التقليدية، مثل البيع بأسعار. أما في مصر، بدأت الحكومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل البطاقات الذكية والتحويلات النقدية الإلكترونية، لتوزيع الدعم بشكل أكثر فعالية وشفافية.

9. الإصلاحات المقترحة لتحسين سياسة الدعم في الجزائر

بناء على التحليل الكمي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتجارب الدولية الناجحة، تقدم الدراسة مجموعة من الإصلاحات لتعزيز كفاءة واستدامة نظام الدعم في الجزائر، مع التركيز على تحسين الاستهداف، تنويع التمويل، وربط الدعم بالإنتاجية. تعتمد هذه الإصلاحات على أدلة كمية ومقارنات مع نماذج ناجحة في دول ذات سياق مشابه، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين آليات استهداف الفئات المستحقة: أشارت البيانات إلى وجود خلل في توزيع الدعم حيث تستفيد الفئات غير المستحقة بنسب كبيرة من بعض أنواع الدعم مثل الكهرباء والمياه. لمعالجة هذه المشكلة، يمكن إنشاء سجل اجتماعي موحد يعتمد على بيانات دقيقة عن الدخل والاحتياجات، مع الاستفادة من التجربة البرازيلية في برنامج "بولسا فاميليا" الذي يربط بين التحويلات النقدية واستيفاء شروط معينة مثل الانتظام في الدراسة. مثل هذا النظام من شأنه أن يقلل من تسرب الدعم بنسبة كبيرة ويضمن وصوله إلى المستحقين فعلا.
- التحول من الدعم العيني إلى النقدي المدعوم بالتكنولوجيا: يتطلب النظام الحالي تحولا جذريا من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المدعوم بالتكنولوجيا. فالدعم العيني، رغم أهميته، يعاني من مشاكل متعددة مثل ارتفاع تكاليف التوزيع وانتشار الفساد. يمكن الاستفادة من النموذج المعمول به في مصر برنامج "تكافل وكرامة" الذي يعتمد على التحويلات النقدية المباشرة عبر أنظمة دفع إلكترونية. هذا التحول

سيسهم في خفض التكاليف الإدارية بشكل ملحوظ ويزيد من رضا المستفيدين الذين سيتمكنون من اختيار كيفية صرف الدعم وفقا لاحتياجاتهم.

– تنوع مصادر تمويل التحويلات الاجتماعية: تبرز الحاجة الملحة لتنوع مصادر تمويل التحويلات الاجتماعية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح النظام الضريبي ليشمل فرض ضرائب تصاعدية على السلع الكمالية (Prasad, 2008)، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج الحماية الاجتماعية عبر حوافز ضريبية مناسبة. النموذج الجنوب أفريقي في هذا المجال يقدم تجربة ثرية يمكن الاستفادة منها في تطوير آلية تمويل أكثر استقرارا واستدامة لنظام الدعم الجزائري.

– ربط الدعم بتحفيز الإنتاجية: من الضروري ربط سياسات الدعم بتحفيز الإنتاجية وخلق فرص العمل. فالنظام الحالي يركز بشكل كبير على دعم الاستهلاك دون أن يساهم بشكل فعال في تنشيط القطاعات الإنتاجية. هنا يمكن الاستفادة من التجربة الهندية في برنامج "ماهاتما غاندي" الذي يربط بين التحويلات النقدية والمشاركة في برامج التدريب أو المشاريع الصغيرة. مثل هذا النهج سيساعد في خفض معدلات البطالة وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

– تعزيز الشفافية والرقابة: يشكل تعزيز الشفافية والرقابة عاملا حاسما لنجاح أي إصلاح في نظام الدعم. إنشاء منصة رقمية متكاملة لتتبع توزيع التحويلات الاجتماعية، إلى جانب إقامة وحدة رقابة مستقلة، سيسهم بشكل كبير في الحد من الفساد وضمان نزاهة النظام. التجربة المصرية في استخدام البطاقات الذكية لتوزيع الدعم تثبت إمكانية تعزيز الرقابة عند توفر الإرادة السياسية والآليات الفعالة.

تعكس هذه الإصلاحات رؤية متكاملة لتطوير نظام الدعم في الجزائر، حيث تجمع بين معالجة الاختلالات الهيكلية والاستفادة من الدروس الدولية الناجحة. يتطلب تنفيذ هذه الإصلاحات تنسيقا بين مختلف الجهات الحكومية، لضمان استمرارية نظام الدعم وتحقيق أهدافه في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

10. قيود البحث واقتراحات للدراسات المستقبلية

على الرغم من النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة، إلا أن هناك بعض القيود التي يجب أخذها في الاعتبار. تعتمد الدراسة بشكل أساسي على البيانات الرسمية التي قد لا تعكس بدقة كافة الجوانب الديموغرافية والاجتماعية للمستفيدين، كما أن التركيز على الفترة الزمنية (2000-2025) قد يحول دون رصد التأثيرات طويلة المدى لبرامج الدعم والتحويلات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، غياب البيانات الميدانية المباشرة التي كان من شأنها تعزيز مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم.

هذه القيود تفتح الباب أمام دراسات مستقبلية أكثر شمولاً لتعميق فهم آليات عمل هذه البرامج الاجتماعية تشمل إجراء دراسات ميدانية معمقة لقياس الأثر الاجتماعي النوعي للتحويلات، وتحليل مقارن مع أنظمة الدعم في

الدول الريفية المماثلة، إلى جانب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين دقة استهداف المستفيدين وضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجا.

11. الخلاصة

خلصت الدراسة إلى أن نظام الدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر قد حقق نجاحات في تحسين مؤشرات المعيشة الأساسية، حيث ساهم في: رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي؛ تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية؛ تخفيف حدة الفقر لدى الشرائح الهشة.

لكن النظام يواجه تحديات جوهرية تهدد استدامته وفعاليته، أبرزها: الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية (70% من التمويل)، وضعف آليات الاستهداف (40% من الدعم يصل لغير المستحقين)، وتشوهات السوق الناتجة عن الدعم المعمم، وضغوط تضخمية ومخاطر مالية على الموازنة العامة. بناء على النتائج، تم تقديم توصيات لصانعي السياسات حول كيفية تحسين فعالية واستدامة هذه السياسات، تشمل هذه التوصيات ما يلي:

— إصلاح آليات الاستهداف: تطوير نظام متكامل للاستهداف يعتمد على سجل اجتماعي موحد يشمل بيانات الدخل والأصول من المصالح الضريبية، مع مؤشرات متعددة الأبعاد لتقييم الاحتياج (الوضع السكاني، الصحي، عدد أفراد الأسرة). كما ينبغي التحول التدريجي من الدعم المعمم إلى تحويلات نقدية مشروطة مرتبطة بالتعليم والصحة.

— إصلاح نمط التمويل: يتطلب النظام تمويلا أكثر استقرارا عبر إنشاء صندوق سيادي للتحويلات الاجتماعية، يتم تمويله بنسبة 20-30% من عائدات النفط، مع استثمار جزء من موارده في مشاريع مدرة للدخل. كما يوصى بفرض ضريبة تصاعدية على السلع الكمالية (15-20%) والخدمات غير الأساسية لتعزيز موارد الصندوق.

— التحول إلى الدعم الذكي: استبدال الدعم العيني بنظام بطاقات إلكترونية ذكية، يتم من خلالها تخصيص مخصصات لكل أسرة حسب احتياجاتها الفعلية، مع ربطها بالأنظمة المصرفية الوطنية. كما يقترح تطبيق نظام للحصص المدعومة يحدد كمية معقولة للفرد من السلع الأساسية بأسعار مخفضة، مع تحرير أسعار الكميات الإضافية.

— تعزيز الرقابة والحوكمة: إنشاء منصة رقمية متكاملة تربط بين جميع الجهات المعنية (الوزارات، البنوك، الضمان الاجتماعي)، مع نظام تتبع للمستفيدين والمنفق. كما يوصى بتشكيل وحدة رقابة مستقلة تقدم تقارير دورية عن كفاءة التوزيع، وتوفر قنوات واضحة لتلقي شكاوى المواطنين.

— ربط الدعم بالإنتاجية: تخصيص 20% من مخصصات الدعم لبرامج تنمية تشمل التدريب المهني للشباب ودعم المشاريع الصغيرة في القطاعات الإنتاجية. كما يقترح تبني برامج "الدعم مقابل العمل" على غرار النموذج الهندي، مع تركيز على مشاريع البنية التحتية المحلية التي تخلق فرص عمل دائمة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الجزائر وزارة المالية. (2023). تقرير المديرية العامة للتقدير والسياسات.
2. حسان حامي. (2021). تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محك أزمات الاقتصاد والتنمية. Omran for Social Sciences، 10(37).
3. دندن فتحي حسن. (2023). اطروحة دكتوراه بعنوان سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري. مستغانم - الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس.
4. طارق إسماعيل. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية، الإمارات العربية المتحدة.
5. كمال سي محمد. (2019). تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة MECAS، المجلد 15، العدد 02، 146-152.
6. يونس مراد. (2021). الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه. الأفاق للدراسات الاقتصادية، 02(06)، 81-65.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Touil et Bouchaour Radia. (2015). Les Politiques Sociales Algériennes : Des instruments pour quelles cohérences ? Gouvernance & Economie Sociale. 24-7 ،
2. Armando Barrientos .(2008) .Social transfers and growth: A review .Available at SSRN ، 1538926
3. Benedict Clements Gerd Schwartz و Benedict Clements .(1999) .Government subsidies Journal of Economic Surveys. 148-119 ،(02)13 .
4. Reddy Narasimha, Reddy Amarender .(2014) .The impact of Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act (MGNREGA) on rural labor markets and agriculture. India Review 273-251 ،(03)13
5. Edward John Ray .(2021) .Economic Distortions and Financial Reforms In : Undermining Rural Development With Cheap Credit . Routledge. 209-194
6. Jean D Triegaardt .(2005) .The Child Support Grant in South Africa: a social policy for poverty alleviation ?International Journal of Social Welfare. 255-249 ،(04)14 .
7. Jewell Andrew .(2016) .Subsidy Reform in Algeria .International Monetary Fund Middle East and Central Asia Dept.
8. Justin Damien Guenette .(2020) .Price controls: Good intentions, bad outcomes .World Bank Policy Research Working Paper.(9212)
9. Mai Amr, Shima Adel Heikal, and Sarah Moharram Abdelhafez .(2019) .Community Monitoring and Evaluation: A Case Study of Takaful and Karama /الرصد والتقييم المجتمعي: دراسة حالة من برنامج تكافل وكرامة.
10. María Noel Pi Alperin .(2009) .The impact of Argentina's social assistance program plan jefes y jefas de hogar on structural poverty .Estudios Economicos. 81-49 ،
11. Michael Samson .(2007) .The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries .Economic Policy Research Institute.
12. Mohamed Ayadi et al .(2014) .Food Subsidies and Direct Social Assistance: Towards Better Targeting of Monetary Poverty and Deprivations in Tunisia.
13. Naren Prasad .(2008) .Policies for redistribution: The use of taxes and social transfers .Available at SSRN 1358237.

14. Simone R Bohn .(2011) .Social policy and vote in Brazil: Bolsa Família and the shifts in Lula's electoral base .Latin American Research Review.79-54 ،(01)46 .
15. Tomohiro, et al. Uchiyama .(2008) .Dimensions of intergenerational farm business transfers in Canada, England, the USA and Japan .The Japanese Journal of Rural Economics.48-33 .